



مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

محلقة الذخائر السائتة الاعفوية

المجلد الثامن والعشرون - العدد الرابع (شوال - ذو الحجة ١٤٤٧هـ / أبريل - يونيو ٢٠٢٦م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- بناء التعجب من (أفعل) بين سيبويه والنحويين
- القول بالتباين في عبارة التسهيل عند شراحه:
جمعاً ومناقشة
- ظاهرة قوة العلاقات التركيبية وضعفها
في الجملة العربية - دراسة تحليلية
- الإخبار في المفردة الواقعة موقع الجملة
في النحو العربي - دراسة نحوية تداولية
- شفرة الزجاجي (ت٣٣٧هـ)
في كتابه «تفسير رسالة أدب الكاتب»
دراسة وصفية تحليلية
- نظرات الحيدرة التقابلية
في كتابه كشف المشكل

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي
مدير التحرير
عبد العزيز بن علي الغامدي

مجلة الدراسات اللغوية



مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الثامن والعشرون - العدد الرابع
(شوال - ذو الحجة ١٤٤٧هـ / أبريل - يونيو ٢٠٢٦م)

- ٥ • بناء التعجب من (أفعل) بين سيبويه والنحويين
متعّب بن أحمد العسيري
- ٦٩ • القول بالتباين في عبارة التسهيل عند شراحه: جمعاً ومناقشة
عبد العزيز بن سليمان الملحم
- ١٢٥ • ظاهرة قوة العلاقات التركيبية وضعفها في الجملة العربية
دراسة تحليلية
مدحت يوسف السبع
- ١٦٥ • الإخبار في المفردة الواقعة موقع الجملة في النحو العربي
دراسة نحوية تداولية
أفراح بنت علي المرشد
- ٢١٩ • شفرة الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابه «تفسير رسالة أدب الكاتب»
دراسة وصفية تحليلية
محمد علي عطا
- ٢٦١ • نظرات الحيدرة التقابلية في كتابه كشف المشكل
عباس علي السوسوة، حميد عبده أحمد سلام النهاري

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبد الرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- إبراهيم بن صالح الحندود أستاذ النحو في جامعة القصيم.
- بدر بن محمد الجابري أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد بن يعقوب تركستاني أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- محمود أحمد السيد نحلة أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

- ١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
- ٢- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
- ٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.
- ٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.
- ٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- ٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
- ٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
- ٨- أن يكون البحث باللغة العربية.
- ٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.
- ١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

بِنَاءُ التَّعْجُبِ مِنْ (أَفْعَلٍ) بَيْنَ سَيَّبُوِيهِ وَالنَّحْوِيِّينَ

إعداد:

متعب بن أحمد العسيري

التعليم العام - أبها

• الملخص:

يقدم هذا البحث قراءة مغايرة لما استقر عند كثير من النحويين من أنّ سيبويه يميز التعجب من الفعل الذي على بناء (أَفْعَلَ)، ويساويه بالأبنية الثلاثية التي يصحُّ التعجب منها، وذلك لقوله في باب التعجب: «وبناؤه أبداً من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) و(أَفْعَلَ)».

ولقد تتبّع البحث هذا النصّ المؤسّس مع نصّ آخر في نسخ الكتاب، ودرس رواياته وتوجيه العلماء لها، وعرض تفسيرات الشراح وغيرهم، وجمع الآراء النحوية في حكم التعجب من (أَفْعَلَ) وناقشها ورجّح بينها، ونظر في الاختلاف الواقع بين العلماء في تقرير رأي سيبويه في جواز التعجب عنده من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة من عدمه، وأثر ذلك في الدرس النحوي.

وتضمّن البحث مقدمة وتوطئة وثلاثة مباحث رئيسة، وخاتمة؛ عرضت في التوطئة للأساليب المسموعة عن العرب في باب التعجب، ولصيغته القياسية، وما سُمع من أفعال بنيت من (أَفْعَلَ). ثم جاء المبحث الأول في حكم بناء التعجب من (أَفْعَلَ) عند سيبويه، وفيه مطلبان: نصوص سيبويه، وتفسيرات النحويين لها، والمبحث الثاني في حكم بنائه عند النحويين، وفيه ثلاثة مطالب: حكمه عند المتقدمين، وحكمه عند الشراح، وحكمه عند النحويين المتأخرين.

وانتهى البحث في مبحثه الثالث إلى تقديم قراءة جديدة يراها بالنظر جديدة؛ لكونها تسعى إلى حلّ إشكال عميق وعريق في هذه المسألة النحوية الدقيقة العجيبة، ولعلّها تحسم الخلاف في تقرير رأي سيبويه وفهم كلامه خاصة، وفي حكم التعجب من (أَفْعَلَ) عند النحويين عامة.

وخلص البحث إلى جملة من النتائج المهمة، من أبرز ما ترجح منها للباحث: أن مذهب سيبويه في صوغ التعجب مما بني على (أفعل) كمذهب غيره من المتقدمين، وأن رواية نصّه المركزي في هذه المسألة خلاف الرواية المشتهرة في نسخ الكتاب، وطبعاته.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، التعجب، أفعل، بناء التعجب، النحويين.

المقدِّمة:

الحمد لله المتفضّل، له الحمد أن أعزّنا بالإسلام، وأنطقنا بهذا اللسان، وأنعم علينا بحبّ العربية، وأكرمنا بفضيلة الانتساب إليها، واصطفها لغةً لكتابه المبين، وجعلها وعاء لحمل رسالته الخاتمة، وبلّغها على لسان رسوله العربي محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحابه وسلّم تسليماً كثيراً ما نطق ناطق بها، وكتب كاتب بحروفاً.

وبعد، فسيبويه - رحمه الله - إمام النحويين بلا منازع، وكتابه عمدة كتب العربية بلا مدافع، فهو دستورها الخالد بخلود العربية، ونبعها الصافي الثرّ الذي لا يكدره الورّاد، ونهرها الجاري الذي لا ينضب ماؤه، ولا يتوقّف عطاؤه، لا يكاد يغفل مسألة من مسائل اللغة والنحو، أو ظاهرة لغوية تعاقبها العلماء بعده عبر القرون المتلاحقة، وكل ما كتب في نحو العربية أو قل إن شئت نحو سيبويه، فهو عنه؛ فإنّما استمدّ منه، وقام عليه، واتصل به.

ولقد أقرّ علماء هذه الأمة عامة بفضل هذا الكتاب ونبوغه، وسعة استيعابه لمسائل النحو وأصوله، فضلاً عن إمامه بعلوم العربية الأخرى؛ لغتها؛ وصرّفها، وأصواتها، ودلالاتها، وبلاغتها أيضاً، حتى وصف بأنه زينة للإسلام، وفلسفة تفتخر بها العرب على كلّ أمة^(١).

وكم من مسألةٍ عاجلها النحويون في كتبهم عبر عصور العربية لا تكاد تحطّئ العين فيها اسم سيبويه، أو شيئاً من علمه وكلامه، وخاصة في الكتب الموسّعة والشارحة.

ومن مسائل الكتاب التي اختلف فيها أولو الأبواب مسألة التعجّب من الفعل المزيد همزة على وزن (أفعل)؛ فقد اختلف العلماء في تقرير رأي سيبويه في جواز التعجّب منه، وتبع ذلك اختلافهم في حكم هذه المسألة وقياسها.

(١) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: محمد أسعد طلس، بيروت، دار صادر، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ١٢٤.

ويسعى هذا البحث إلى تحرير رأي سيويهِ في هذه المسألة، من خلال الوقوف على نصوص كتابه المتعلقة بها، ومعرفة رواياتها، ودراستها، ونقل تفسيرات العلماء لها، وذكر آرائهم في هذه المسألة، ثم تقديم رؤية تطمح أن تقدّم حلاً لهذه المشكلة، ويتنظم ذلك توطئة وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

التوطئة: وفيها كلام تمهيدي عن باب التعجب، وأساليبه المسموعة، وصيغته القياسية، والمسموع منه عن العرب من (أفعل) خاصة.

المبحث الأول: حكم بناء التعجب من (أفعل) عند سيويهِ، وفيه مطلبان: نصوص سيويهِ، وتفسيرات النحويين لها.

المبحث الثاني: حكم بنائه عند النحويين، وفيه ثلاثة مطالب: حكمه عند المتقدمين، وحكمه عند الشراح، وحكمه عند النحويين المتأخرين.

المبحث الثالث: قراءة أخرى لكلام سيويهِ.

وهذه المسألة - في نظري - من مسائل النحو العويصة، بدأت النظر فيها منذ سنوات، وتوقفت أحياناً متفاوتة؛ لكثرة ما تراكم فوقها من الأقوال والآراء، ولما حفها من دراسات حديثة، زاد مع كل ذلك خفاء مذهب سيويهِ، حتى تراءى لي في حين استحالة حلها؛ لشدة غموضها، ودقة مسالكها، وكثرة الأقوال المتعارضة فيها لكبار علماء العربية.

ومن الدراسات التي وقفت عليها في هذا الموضوع:

- ١ - دراسة الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي بعنوان: اختلاف الشراح في تفسير كتاب سيويهِ، وأثره في الدرس النحوي والتصريفي، وهي رسالة دكتوراه، وتناول هذه المسألة ضمن مسائله.

٢- دراسة الدكتور محمد بن عبدالله الحجيلان، وهي رسالة دكتوراه بعنوان: شرح عبارة سيوييه عند الأندلسيين في غير شروح الكتاب، وتناول هذه المسألة أيضاً ضمن مسأله.

٣- تعرّض الدكتور محمد عبدخالق عزيمة -رحمه الله- في تعليقاته على كتاب (المقتضب) لهذه المسألة، وناقش رأي المبرد، ورأي سيوييه، وتعبّبت تعليقات بعض العلماء على رأييهما.

وقد انتهت هذه الدراسات جميعها إلى ترجيح أنّ سيوييه يميز التعجّب مما بني من (أفعل)، وتأتي هذه الدراسة مغايرة لما سبقها من دراسات وبحوث؛ لكونها تستوعب جميع الأقوال والروايات، والنصوص التي تناقلتها كتب النحويين عامة وكتاب سيوييه ونسخه خاصة، وتناقشها، وترجّح بينها، وتنفرد وقتئذٍ بتقديم رؤية جديدة تنظر إلى المسألة نظرة مختلفة جريئة.

وآمل أن أكون وفّقت فيما انتهيت إليه، وأستغفر الله من السهو والزلل والقول بغير حق، وأرجو أن تحقّق هذه الدراسة غايتها، وأن يتلقاها أهل العربية بالحسنى.

توطئة:

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يُجهل سببه. وللتعبير عن هذا الشعور في اللغة العربية أساليب سماعية كثيرة؛ كقولهم: لله درّه فارساً! والله أنت! و«سبحان الله! وإن المؤمن لا يُنجس»^(١).

والمبوّب منه في كتب العربية له صيغتان: ما أفعله، وأفعل به.

وقد ذكر العلماء ثمانية شروط^(٢) لما يُبنى منه التعجب على هاتين الصيغتين، وكذلك اسم التفضيل (أفعل)؛ وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، تاماً، مثبتاً، متصرفاً، قابلاً معناه للتفاضل، مبنياً للفاعل، ليس اسم فاعله على (أفعل فعلاء)^(٣).

وفي شرط أن يكون الفعل ثلاثياً منعوا غير ذلك إلا (أفعل) المزيد بهمزة، فقد اختلفوا فيه؛ فقال قوم: يجوز مطلقاً، وقال آخرون: يمنع مطلقاً، ونقل قول ثالث بجوازه إذا كانت الهمزة لغير النقل؛ كالصيورة مثل قولهم: أسلم، وأظلم، وأفقر، ونحوه، ومنعه إذا كانت للنقل؛ كقولهم: أكرم، وأعلم، وأعطى^(٤).

(١) حديث شريف متفق عليه، انظر: الجامع المسند الصحيح صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ١ / ٧٩ والمسند الصحيح المختصر لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، ١ / ٢٨٢. وُضبط الفعل عليهما بفتح الياء وبضم الجيم وفتحها؛ لغتان، ولعل المعنى بضم الياء وكسر الجيم، والله أعلم.

(٢) زاد الأشموني شرطاً تاسعاً، وهو: ألا يستغنى عن الفعل المبني منه التعجب بالمصوغ من غيره؛ نحو قولهم: قال (من القائلة) فإنهم لا يقولون: ما أقيله؛ استغنوا عنه بـ: ما أكثر قائلته. ونقل عن غيره شروطاً ثلاثة أخرى، وردّها. انظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م، ٣ / ٣٦٦-٣٦٧.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مكتبة فيصل عيسى البابي الحلبي، مصر، بدون تاريخ، ٣ / ٢١-٢٢.

(٤) انظر: شرح كتاب سبويه للصفار، السفر الأول، تحقيق: عزيزة الذبياني، (رسالة دكتوراه)، جامعة طيبة، ١٤٣٤هـ، ٢٢٣، والمقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ٤ / ٤٦٦.

والذين قالوا بجوازه إنما تمثّلوه رأي سيويوه، وصرّح نحويون متأخرون كابن خروف، والصفار، وابن مالك، ومن تبعه من شراح كتبه والمحشين عليها بأنه أجاز بناءه من (أَفْعَلَ)، وذكر ذلك صراحة في أحد نصوصه وهو النص الأول إذ لسيويوه نصّان في ذلك كما سيأتي.

وهذا القول مقبول ظاهراً في نصّه الأول، وأما النص الآخر فليس ظاهر الدلالة على ذلك، وما احتج به هؤلاء النحويون وغيرهم وقالوا إنه صريح الدلالة على مراده، لم يقله أحد من المتقدمين، فضلاً عن أن فيه رواية أخرى ثابتة تعكس المعنى!

وقد نقل بعض العلماء أنّ الخلاف في هذه المسألة إنما وقع من اختلافهم في فهم كلام سيويوه، و«قال بعضهم: ولم يذهب إلى اقتياسه - فيما أعلم - أحدٌ إلا متمذهباً بمذهب الكتاب استنباطاً منه، فعلى هذا وقع الخلاف في الحقيقة في فهم (الكتاب)، وإذ ذاك اعتمد نقله من اعتمد حسبما أعطاه كلامه»^(١).

وأما المانعون - وهم الجمهور من متقدمي النحويين ومتأخريهم - فقد قبلوا ما سُمع عن العرب من ذلك، وحفظوه ولم يقيسوا عليه. ودوّن العلماء ألفاظاً معدودة لهذا المسموع؛ منها قولهم: ما أعطاه للخير، وما أولاه للمعروف، وما أيسره يداً، وما أعدمه، وما أسنّه، وما أمتعه، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أوحش الدار. ومثله: هو أفلس من فلان، وهو أسرع من الريح، وهو أبطأ من السلحفاة، ومنه: أنت أكرم لي من زيد؛ أي: أنت تكرمني أكثر منه^(٢).

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي؛ نسخة مصورة عن نسخة فيض الله، ١٣٧١هـ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (الأجزاء: ٢-٤)، ط١، ١٤١٩هـ، ودار كنوز إشبيلية، الرياض، (الأجزاء: ١، ٥-١٧)، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ، ١٠/ ٢٣٨.

وقد نصَّ العلماء على أنَّ ما يقال عن التعجب يقال في التفضيل مثله؛ لأنهما من باب واحد؛ قال الفارسي في (العضديات): «وما امتنع من ذلك في قولهم (ما أَفْعَلَه) امتنع من (أَفْعِلْ به) و(هو أَفْعَلُ من كذا)؛ لإجرائهم الأبنية الثلاثة مُجْرَى واحداً»^(١).

وهو قول سيبويه، وعبارته في الكتاب أصفى؛ إذ قال: «وما لم يكن فيه (ما أَفْعَلَه) لم يكن فيه (أَفْعِلْ به) رجلاً، ولا (هو أَفْعَلُ منه)،.. والمعنى في (أَفْعِلْ به) و(ما أَفْعَلَه) واحد، وكذلك (أَفْعَلُ منه)»^(٢).

(١) المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ١٣٥.

(٢) الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٩٧ / ٤.

المبحث الأول: حكم بناء التعجب من (أَفْعَل) عند سيبويه

المطلب الأول: نصوص سيبويه.

تناول سيبويه باب التعجب في موضعين متباعدين من كتابه؛ أحدهما في أول الكتاب، والموضع الآخر في آخره، وقد بَوَّبَ في الموضع الأول لباب واحد فقط عنوانه بقوله: «هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، ولم يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ، ولم يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنُهُ»^(١)، في حين سرد في الموضع التالي أربعة أبواب متتالية كلها في مسائل الباب؛ منها باب عنوانه بقوله: «هذا باب يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ (مَا أَفْعَلَهُ) بِ(مَا أَفْعَلَ فِعْلَهُ)»^(٢)، وفي هذين البابين المنصوص عليهما تحدّث حديثاً أفاد منه العلماء رأيه في بناء التعجب من (أفعل).

فأما الباب الأول فليس فيه سوى نصّ واحد ذكر فيه الأفعال التي يُبنى منها التعجب، وهو النصّ المؤسس لهذه المسألة، ورأيه فيه صريح الدلالة في نظر جماعة من النحويين؛ وهو كذلك على هذه الرواية، وذلك قوله: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فُعِلَ) وَ(أَفْعَلَ)؛ هَذَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ يَتَصَرَّفَ فَجَعَلُوا لَهُ مِثَالًا وَاحِدًا يَجْرِي عَلَيْهِ؛ فَشَبَّهَ هَذَا بِمَا لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ؛ نَحْوُ: لَاتٌ، وَمَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ (حَسَنَ) وَ(كَرَّمَ)، وَ(أَعْطَى)، كَمَا قَالُوا (أَجَدَلٌ) فَجَعَلُوهُ اسْمًا وَإِنْ كَانَ مِنَ (الْجَدَلِ) وَ(أَجْرِي مَجْرَى (أَفْعَلَ))»^(١).

(١) الكتاب لسيبويه، تحقيق: درنبرغ، باريس، ١٨٨١م، ١ / ٢٨، وتصحيح كبير الدين أحمد، كلكتة، الهند، ٣٨، ونشرة بولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ، ١ / ٣٧، وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ، ١ / ٧٣، وتحقيق د. محمد كاظم البكاء، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٥م، ١ / ١٣٨. والطبعة التي اعتمدها في نقل نصوص سيبويه هي طبعة عبدالسلام هارون، رحمه الله.

(٢) الكتاب ٤ / ٩٩.

وأما النص الثاني فقد استدل بعض النحويين بظاهره على رأيه، وليس فيه ذكر مباشر لهذه المسألة، وذهب فريق منهم إلى أن ما فيه يؤيد ما ذكره في النص الأول، وهذا النص هو قوله: «هذا بابٌ يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ (مَا أَفْعَلَهُ) بِ(مَا أَفْعَلَ فِعْلَهُ) وَعَنِ (أَفْعَلُ مِنْهُ) بِقَوْلِهِمْ: هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ فِعْلاً، كَمَا اسْتُعْنِيَ بِ(تَرَكْتُ) عَنِ (وَدَعْتُ)، وَكَمَا اسْتُعْنِيَ بِ(نِسْوَةٍ) عَنِ أَنْ يَجْمَعُوا الْمَرْأَةَ عَلَى لَفْظِهَا، وَذَلِكَ فِي (الْجَوَابِ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: مَا أَجُوبُهُ، إِنَّمَا تَقُولُ: مَا أَجُودُ جَوَابَهُ، وَلَا تَقُولُ: هُوَ أَجُوبُ مِنْهُ، وَلَكِنْ: هُوَ أَجُودُ مِنْهُ جَوَاباً، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وكذلك لا تقول: أجوبُ به، وإنما تقول: أجودُ بجوابه، ولا يقولون في (قالَ يَقيِلُ): ما أَقِيلُهُ؛ اسْتَغْنَوْا بـ: ما أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ، وما أَنُومَهُ فِي سَاعَةٍ كَذَا وَكَذَا، كما قالوا: تركتُ، ولم يقولوا: ودعتُ»^(١).

ولقد جاء في حواشي بعض النسخ تعليقاً لأبي علي الفارسي، ذكر فيه أن في النص الأول روايتين؛ واحدة في متن كتاب ابن السراج، ورواية أخرى لنسخة الزجاج؛ قال: «متن نسخة أبي بكر: (مِنَ) (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَّ) و(أَفْعَلَ)؛ هذا لم يريدوا أن يتصرف). وفي نسخة الزجاج: (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَّ)، وهو في (أَفْعَلَ) قليلٌ جداً؛ هذا لأنهم»^(٢).

ورأيت رواية الزجاج مثبتة في طرة نسخة ابن يبقى الأندلسية؛ جاء فيها: «في نسخة أبي إسحاق العتيقة: (وبناؤه أبداً) (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَّ)، وهو في (أَفْعَلَ) قليلٌ جداً»^(٣).

(١) الكتاب لسبويه ٤ / ٩٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه، تحقيق: سليمان العيوني، دار طيبة الخضراء، ط ١، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، ١٥٧-١٥٨.

(٣) الكتاب لسبويه؛ نسخة مصورة عن نسخة ابن يبقى (الأسكوريال) ١١٤، وهي في حواشي كتاب سيبويه ١ / ١٥٧.

وأشار ابن خروف -نقلاً عن الفارسي- إلى رواية ابن السراج، وذهب إلى أن جميع النسخ الشرقية والرباحية عليها، ولم يخالفها إلا رواية الزجاج التي انفرد بها، ونقلها كما جاءت في نسخة ابن يبقى، وقد أشار إلى أن رواية الزجاج على مذهب أبي الحسن الأخفش؛ لأنه - كما قال - يمنع القياس في (أفعل) ويقف على السماع^(١).

ومثله صنع الشاطبي إلا أنه حين ساق رواية النسخ الشرقية ألحق بها الزيادة التي انفرد بها الزجاج؛ إذ قال: «وفي رواية الزجاج في الكتاب النص على القلة، ففيها: (وبناؤه أبداً من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ)، وهو في (أَفْعَلُ) قليل جداً» ثم قال: «وفي النسخ الشرقية: (وبناؤه أبداً من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) و(أَفْعَلُ) و(أَفْعَلُ)، وهو في (أَفْعَلُ) قليل جداً»^(٢).

وهذه الرواية الشرقية التي نقلها الشاطبي هي رواية النسخ الفارسية التي بين أيدينا، فيتحصل لدينا مما سبق ثلاث روايات:

الرواية الأولى: رواية النسخ الرباحية، وعليها طبعة عبدالسلام هارون والطبعات الأخرى، وهي موافقة لما في نسخة ابن السراج باختلاف يسير بين الروايتين؛ إذ سقطت من الأخيرة كلمة (لأنهم)، وعلى رواية ابن السراج جاءت بضع نسخ غير رباحية^(٣).

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ، ٢ / ٥٧٣. وانظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، الجزء الأول تحقيق: صلاح بن بهاج القشامي (رسالة علمية) ٢٥٧.

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٤٦٦. ويبدو أن اضطراباً وقع في إحدى نسخ المقاصد، يدل على ذلك أن المحقق أشار إلى أن الكلام عن رواية النسخ الشرقية سقط من أصله وأضافه من نسخة أخرى، فضلاً عن أنه مخالف لما رواه الفارسي وابن خروف ولتن النسخ الشرقية أيضاً.

(٣) انظر منها: الكتاب لسبويه؛ نسخة مصورة عن نسخة حاجي بشير آغا ٩ب، ونسخة مصورة عن نسخة فيض الله ١ / ٩ب، ونسخة مصورة عن نسخة مراد ملا ٨أ، وزادت النسختان الأخيرتان كلمة (به) على هذه الصورة: «وأفعل هذا لم يريدوا به أن يتصرف...».

الرواية الثانية: رواية الزجاج التي نقلها الأئمة متفقين على ألفاظها، ولم أر نسخة عليها.

الرواية الثالثة: رواية النسخ التي نسخت عن أصل الفارسي، وهي رواية يبدو أنها مزجت بين الروايتين السابقتين، ونقلها الشاطبي، وعليها نسخ كثيرة^(١). هذا، وروى أبو حيان عن بعض من لم يسمه أن الرواة قد صحفوا (أفعل)، «وأن أصله (وأفعل)؛ يعني: أنه ذكر (ما أفعله) وأن بناءه من (فعل) و(فعل) و(فعل)، ثم قال: (وأفعل)، وهو معطوف على: (ما أفعله)؛ أي: من صيغة (ما أفعله) و(أفعل)»^(٢).

ويظهر أن الدافع لهذا القول ما استشكله صاحبه في النص من ذكر لـ(أفعل) في سياق الأبنية الثلاثية التي يُبنى منها التعجب، وكأنه يرى أن سيبويه لا يريد ذلك ولا يميزه.

ولم يذكر أحد من الشراح اختلاف نسخ الكتاب في هذا الموضوع، ومثلهم بعض العلماء الذين تناولوا كلامه بالشرح؛ كابن مالك، وابن عقيل، وروايتهم جميعاً هي الرواية الرباحية.

(١) انظر منها: الكتاب لسيبويه؛ نسخة مصورة عن نسخة جورم باشا ١/ ٢٢٢، ونسخة مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية بباريس ذات الرقم القديم (١١٥٥) ١٧ب، وهي في بقية النسخ ذوات الحواشي التي انتسخت من أصل جورم باشا، كنسخة إسماعيل أفندي، وحالت أفندي، والنسخة الحميدية ذات الرقم (١٣٢٧)، ونسخ آيا صوفيا، ونسخ نور عثمانية، وغيرها.

هذا، وقد أخرج درنبرغ في تحقيقه للكتاب (١/ ٢٨) الزيادة (وهو أفعل قليل جداً) [كذا دون: في] من المتن ووضعها في الحاشية، ونص على أنها في نسخة (A)، والذي أعرفه أن هذه النسخة هي الأصل الذي اعتمد عليه، وهي النسخة الباريسية ذات رقم قديم (١١٥٥) وحديث (٣٩٨٧) كما على غاشية النسخة، انظر: كتاب سيبويه بين أيادي المستشرقين والعرب، لجون نيكولا ويوسف السناري، ص ١٦. وقد أثبتا الرقم الحديث للنسخة (٣٨٨٧)، وهو خطأ طباعي.

(٢) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٠.

وأما النص الثاني لسيبويه فقد جاء مستقراً في نسخ الكتاب التي اطلعت عليها، سوى ما كان من اختلاف يسير جداً في بعض عباراته في أسلوب الخطاب ونحوه؛ كما في نسخة ابن بيقى حيث جاء قوله: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: مَا أَجْوَبَهُ، إِنَّمَا تَقُولُ: مَا أَجْوَدَ جَوَابَهُ، وَلَا تَقُولُ: هُوَ أَجْوَبُ مِنْهُ، وَلَكِنْ: هُوَ أَجْوَدُ مِنْهُ جَوَاباً» هكذا: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: مَا أَجْوَبَهُ، إِنَّمَا يَقُولُونَ: مَا أَجْوَدَ جَوَابَهُ، وَلَا يَقُولُونَ: هُوَ أَجْوَبُ مِنْهُ، وَلَكِنْ: هُوَ أَجْوَدُ مِنْهُ جَوَاباً»^(١) بتبديل (تقول) من الخطاب إلى الغيبة (يقولون) في الموضوعين.

ومثلها في نسخة الحميدية بايزيد رقم (١٣٢٦)، وفيها أيضاً: «ولا يقولون: هذا أَجْوَبُ مِنْهُ، وَلَكِنْ: هَذَا أَجْوَدُ مِنْهُ جَوَاباً»^(٢)؛ باستبدال (هذا) بـ(هو).

ومثل الحميدية نسخة الزاوية رقم (٤٨)، وقد وافقت نسخ أخرى كنسخة عارف حكمت النسخ المذكورة في الموضوع الأول، وهي عامة رواية النسخ الرباحية^(٣).

وإزاء ما تقدّم لم أجد أحداً من المتقدمين قد توقّف عند نصّ كلام سيبويه في الموضوعين، أو أشار إلى وجود اختلاف فيه، سوى ما كان من رواية للزجاج في النص الأول وحاشية عليه، وما كان لابن السراج من تعليق على الفعل (أعطى) نقله عنه الرماني، وتعليق له آخر في كتاب (الأصول)؛ حيث نقل نصّ سيبويه الثاني ببعض ألفاظه، وعلّق عليه، كما سيأتي تفصيله.

(١) الكتاب لسيبويه؛ نسخة ابن بيقى ٢١٣ ب.

(٢) الكتاب لسيبويه؛ نسخة مصورة عن نسخة الحميدية بايزيد (١٣٢٦) ٣٢٠ ب.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه؛ نسخة مصورة عن نسخة الزاوية رقم (٤٨) ٢٥٠، ونسخة مصورة عن نسخة عارف حكمت ٣٢٩ أ.

المطلب الثاني: تفسيرات النحويين لكلام سيبويه.

أولاً: تفسيرات المتقدمين.

لم يؤثر عن المتقدمين من النحويين كالأخفش، والجرمي، والمازني تعليقاً على كلام سيبويه ولا ذكر لرأيه في جواز بناء التعجب من (أفعل) من عدمه، وكان الزجاج وابن السراج أول من رأيت له تعليقاً على النص الأول لسيبويه، وزاد ابن السراج على نصه الآخر تعقباً للمبرد وتعليقاً له عليه.

جاء في حواشي النسخ لأبي علي الفارسي مما وجدته في إحدى نسختي الزجاج قوله: «زيادة في (ح)، قال: تُحذف الهمزة من (أفعل) فيدخل في (فعل)، قالوا: ما آتاه للمعروف، و(ما أولاه بذلك)، و(ما أعطاه)، وعلق الفارسي عليها: «فا: لذلك»^(١)، وهو إكمال لمثال الزجاج الأخير.

والمرجح أن تعليق الزجاج هذا تفسيراً لـ (أعطى) الواردة في نص سيبويه الأول، وهو تعليل لهذا السماع إذا اصطحبنا روايته للنص؛ لأن مؤدَى روايته - كما تقدم - أن البناء من (أفعل) لا ينقاس؛ لقلته، وما سُمع منه يُوجّه فحسب، كما صنع قبله شيخه المبرد، وكذلك ابن السراج، وسيأتي ذكر مذهبهما في المبحث التالي.

ونقل الرماني عن ابن السراج أنه أنكر التمثيل بـ (أعطى)؛ قال: «وقد وقع في الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى)، فكان ابن السراج يقول: هو ملحق في الكتاب ليس منه»^(٢).

(١) جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه لعبدالمجيد الجار الله، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١/ ١٠٧، وحواشي كتاب سيبويه ١/ ١٥٨. و(ح) رمز لما أثبتته الفارسي من نسخة الزجاج المصلحة بخطه، و(فا) رمز لما أثبتته الفارسي من كلامه هو. وانظر: المصدرين السابقين على التوالي ١/ ٤٢-٤٣، و١/ ٤٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني، من: أول الكتاب إلى: نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره، تحقيق: محمد بن إبراهيم شبينة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٤-١٤١٥هـ، ١/ ٢٦٧.

فإذا صحَّ هذا عن ابن السراج، فكيف تُوجَّه روايته التي تضمُّ (أفعل) مع الأبنية المتعجَّب منها؟ أليس من الوارد أن تكون روايته في الأصل كرواية الزجاج، وحصل أمر ما إما سقط أو لبس وقع فيه الناسخ أو غيره؟ لأنه لا يتفق -في نظري- أن ينكر ابن السراج وجود الفعل (أعطى) في كلام سيبويه، مع الرواية المنسوبة له المذكور فيها (أفعل) مع الأفعال الثلاثية التي يُتعجَّب منها؟! وتعليق الزجاج وكذلك ابن السراج ليس فيهما تفسير صريح لكلام سيبويه، ولا بيان لرأيه على روايتهما، ولكنه يفهم منها ضمناً أنهما لا يريان سيبويه يميز التعجَّب من (أفعل)، وذلك بالنظر إلى رواية الزجاج الثابتة عنه، وإلى إنكار ابن السراج لـ (أعطى) الذي نقله الرماني عنه.

وعليه فإنَّ مذهبهما في المسموع من ذلك كمذهب جمهور المتقدمين بتوجيه وقوعه دون تسويغ له وتقييس عليه، وذلك - كما ذكر الزجاج وقبله المبرد- بإعادة كل فعل زائد بهمزة إلى أصله الثلاثي عند إرادة التعجَّب منه ثم بنائه بناءً جديداً^(١).

وهذا التوجيه - كما ذكرت- يوافق ما نُقل عن الزجاج، ويوافق رأي ابن السراج أيضاً، حيث ذكر للتعجب في كتاب (الأصول) ثلاثة أبنية فقط، ولم يشتر إلى خلاف بين المتقدمين في بنائه مما جاء على (أفعل)، لكنه حين بَوَّب للباب الذي ورد فيه نصُّ سيبويه الثاني- وقد أخذه عنه بألفاظه وأمثلته مع تغيير طفيف، دون أن يصرح برأي سيبويه في بناء التعجب من (أفعل)- ختمه بقوله: «هذا مذهب سيبويه. وقال أبو العباس: الخلق على خلافه. والقياس يوجب ما قال أبو العباس»^(٢).

(١) انظر: المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس العلمي للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ٤/ ١٧٨.

(٢) الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق: محمد عاطف التَّراس، القاهرة، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ٣/ ٩٦٣.

ففهم بعض النحويين أن المبرد أنكر على سيبويه مخالفته القياس في بناء التعجب من المزيد بهمزة، والقياس عند النحويين فيه أن يؤتى بفعل مساند، وذلك لأن كلام سيبويه يدل في ظاهره على أن القياس قد ترك ههنا، واستغنوا عنه بغيره وذلك حين قال: «وذلك في (الجواب). ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه، إنما تقول: ما أجود جوابه»^(١)، فأنكر المبرد عليه هذا القول كما ذكر ابن خروف وغيره.

وهذا التفسير لكلام سيبويه ذكره الشراح -وسايتي- وأشاروا إلى أن من النحويين المتقدمين من فهمه كذلك، فاعترضوا عليه لمخالفته القياس فيه.

ومما يدعو للتأمل إزاء هذا الذي فهم من إنكار المبرد أنه لم يُنقل عنه ولا وُجد له في كتبه اعتراض أو تعليق على تقييس سيبويه بناء التعجب من (أفعل) باعتبار الرواية المستفيضة للنص الأول، التي أدخلت (أفعل) مع أفعال التعجب، وهي رواية كتاب ابن السراج.

كما يُلاحظ أيضاً أن ابن خروف والشاطبي وابن مالك وغيرهم من الذين قالوا إن ما أنكر المبرد هو تقييس سيبويه بناء التعجب من (أفعل) لم يقولوا شيئاً عن سكوت العلماء المتقدمين ومنهم المبرد عن نصه الأول على رواية ابن السراج، وهي الرواية التي أخذوا بها ونصروها على رواية الزجاج. وهذه تأملات ألقياها ههنا وأبقياها معلقة دون إجابة إلى المبحث الثالث.

ومما سبق يكون لدينا لابن السراج رأيان متضادان: أولهما: ما أنكره بدءاً من زيادة (أعطى) في نص سيبويه الأول، وهو يقتضي -كما تقدم- أنه لا يرى تجويز سيبويه لبناء التعجب من (أفعل)، والرأي النقيض: يفهم من قوله: «والقياس يوجب ما قال أبو العباس»، حيث دل -كما فهم بعض النحويين- أن سيبويه في نظره يميز بناء التعجب من (أفعل)، ولا يرى رأيه، ويؤيد المبرد فيما ذهب إليه.

(١) الكتاب ٤ / ٩٩.

فإما أن يكون ابن السراج لم يعترض على (أعطى)، وتُرَدُّ رواية الرماني وهذا عظيم؛ لكون الرماني قد عُرف بأمانته ودقته، وإما أن يكون مراده بقوله: «هذا مذهب سيويه» شيئاً آخر غير ما فهمه أولئك النحويون، ويترتب عليه عندئذٍ اختلاف مضمون إنكار المبرد وتعليقه عليه.

هذا، والذي فهمه ابن خروف وغيره من المتأخرين من إنكار المبرد وتعليق ابن السراج عليه قد يكون السيرافي سبقهم إليه، وذلك حين أشار إلى أن من النحويين من استظهر من كلام سيويه في هذا الباب أنه يجيز بناء التعجب من (أفعل) واعتراض عليه، ونَبَّه على مثله الرماني أيضاً، وسيأتي ذكر كلاهما في موضعه قريباً.

فيتحصّل مما سبق أن المبرد وابن السراج - في نظر ابن خروف وهو المفهوم من كلام السيرافي والرماني - أنكرا على سيويه ما قاله في نصه الثاني؛ حيث رأيا أنه يقيس التعجب من (أفعل)، في مقابل هذا لم يؤثر عنهم شيء من هذا الإنكار على نصه الأول، بل أنكرا ابن السراج ورود (أعطى) فيه، وفي معية ذلك تُروى عنه رواية لنص سيويه تناقض ما أنكره!

ثانياً: تفسيرات الشراح.

تباين تناول الشراح لكلام سيويه في هذه المسألة، فلم يتفقوا على تفسير واحد، ولم يشر المتأخرون منهم إلى مذهب متقدميهم في فهم كلام سيويه، فقد ذهب ابن خروف والصفار والهسكوري إلى القول صراحة بأن سيويه يقيس التعجب من (أفعل)، وهو ما استظهره السيرافي قبلهم، في حين منعه الرماني عامة والقرطبي من وجه خاص.

ولكون السيرافي أول الشراح الذين علّقوا على كلام سيويه فإنه يحسن البدء به، وخاصة أنه توقّف عند كلامه في الموضعين، وإن كان في الموضع الأول لم يصرح بمذهب سيويه في بناء التعجب من (أفعل)، غير أن في ثنايا حديثه وفي طريقة تناوله للمتنب ما يرجّح أنه يرى قياسيته عنده.